



أحالت هيئة مكتب مجلس النواب المصري، النائب «أحمد طنطاوي» للتحقيق فيها هو منسوب إليه، بشأن واقعة تحطيمه ميكروفون المجلس خلال جلسة مناقشة اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي تقضي بنقل السيادة على جزيرتي «تيران وصنافير»، إلى المملكة.

وكان الدكتور «علي عبدالعال» رئيس مجلس النواب المصري، أعلن أنه أحال مذكرة بواقعة «إلقاء النائب أحمد طنطاوي عضو تكتل 25-30، الميكروفون على الأرض، إلى هيئة مكتب لجنة القيم».

وشهد اجتماع لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، الثلاثاء الماضي، مشادات عقب كلمة تحدث خلالها الدكتور «سيد الحسيني»، رئيس الجمعية الجغرافية المصرية، عن تبعية جزيرتي «تيران وصنافير» للجانب السعودي، حيث تحرك «أحمد الطنطاوي» لمنصة المجلس، وقام بنكسир الميكروفون.

وقال المجلس، في بيان، «انتهى مكتب المجلس، مساء الأحد، في ضوء عدم اهتثال النائب أحمد طنطاوي بالحضور أمام مكتب المجلس رغم إخطاره بالحضور مرتين، إلى إحالته إلى لجنة القيم لسماع أقواله وتحقيق أوجه دفاعه فيها هو منسوب إليه بمذكرة مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والنسبوانات الهدمجة المرفقة بها، وبالمذكرة الواردة إلى المجلس من رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية، لها وجهه إليه النائب أثناء اجتماع لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية يوم الثلاثاء 2017/6/13».

وكان الدكتور «علي عبد العال» قد أكد خلال الجلسة وتعقبها على الواقعة أنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية لرد اعتبار المجلس ونوابه، وذلك بعدها أكد أن «ها فعله النائب يستحق إسقاط العضوية، لأنه إتلاف للمال العام، وكسر الميكروفون يعتبر جنائية».

وقضت المحكمة الإدارية العليا (أعلى محكمة للطعون في البلاد)، في 16 يناير/ كانون ثان الماضي، في حكر نهائي بطلان الاتفاقية، واستمرار الجزيرتين تحت السيادة المصرية، وهو الحكر الذي قال عنه قانونيون إنهم أعفى البرلمان من مناقشة الاتفاقية لأنه جعلها كأن لم تكن.

وكان مجلس النواب المصري، ضاربا بحكر القضاء عرض الحائط، وافق بشكل نهائي، الأربعاء الماضي، على اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة والرياض، التي يتم بموجبها التنازل عن

سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير» للسعودية.

ويبدأ تنفيذ الاتفاقية فور نشرها في الجريدة الرسمية بالبلاد.

المصدر | الخليج الجديد + متابعات